

هيومن رايتس ووتش: مخيمات مسلمي الروهينجا قذرة ومعدة للاعتقال والاضطهاد



الخميس 8 أكتوبر 2020 11:33 م

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير صدر لها اليوم إن مسلمي الروهينجا المحتجزين في معسكرات اعتقال مفتوحة في إقليم أراكان (راخين) غربي ميانمار منذ 2012 يتعرضون لعمليات اضطهاد مؤسسي و"انتهاكات جسيمة لحقوقهم". وفي نحو 169 صفحة أصدرت المنظمة الدولية تقريراً بعنوان "ميانمار: اعتقال جماعي للروهينجا في مخيمات قذرة.

المخيم "الإغلاق" يرسخ الحبس والاضطهاد" وطالبت "حكومة ميانمار" أن تنهي على وجه السرعة الاحتجاز التعسفي وغير المحدود لنحو 130 ألف مسلم من الروهينجا في معسكرات قذرة ومسيئة في ولاية راخين.

واعتبرت "هيومن رايتس ووتش" أن الإجراءات الأخيرة الرامية إلى "إغلاق" المعسكرات ظاهرياً تهدف إلى الفصل والحبس بشكل دائم ضد الروهينجا وعدة آلاف من مسلمي كامان، الذين احتجزتهم السلطات في معسكرات احتجاز في الهواء الطلق منذ نزوحهم في حملة تطهير عرقي عام 2012.

وأضافت أن الظروف الإنسانية في 24 مخيماً وأماكن تشبه المخيمات في وسط ولاية راخين. تفاقمت فيها القيود الشديدة المفروضة على سبل العيش والحركة والتعليم والرعاية الصحية والغذاء الكافي والمأوى بسبب القيود المتزايدة على المساعدات الإنسانية التي يعتمد عليها الروهينجا للبقاء على قيد الحياة.

سجن مفتوح بلا نهاية

وتحت هذا العنوان، استطلعت هيومن رايتس ووتش آراء العديد من المقيمين في المخيمات وخلصت إلى أن المحتجزين في المخيم يواجهون معدلات أعلى من سوء التغذية والأمراض المنقولة عن طريق المياه ووفيات الأطفال والأمهات مقارنة بجيرانهم من عرقية راخين.

وقالت شايلا بوشنر، باحثة آسيا ومؤلفة التقرير: "لقد احتجزت حكومة ميانمار 130 ألفاً من الروهينجا في ظروف غير إنسانية لمدة ثماني سنوات، معزولين عن منازلهم وأراضيهم وسبل عيشهم، مع القليل من الأمل في أن تتحسن الأمور". وأضافت "ادعاءات الحكومة بأنها لن ترتكب أخطر الجرائم الدولية ستبدو فارغة حتى تقطع الأسلاك الشائكة وتسمح للروهينجا بالعودة إلى ديارهم، مع توفير الحماية القانونية الكاملة".

وأضافت "لقد خلقت حكومة أونغ سان سو كي والجيش عن عمد ظروف معسكر قمعية وحافظت عليها لجعل الحياة غير صالحة للعيش بالنسبة للروهينجا". موضحة أن "الحكومات الأجنبية والأمم المتحدة بحاجة إلى إعادة تقييم نهجها والضغط على ميانمار لتزويد الروهينجا بالسلامة والحرية، مع محاسبة المسؤولين عن نظام الفصل العنصري هذا".

واعتبرت المنظمة أن الانتهاكات ضد الروهينجا ترقى إلى جرائم الفصل العنصري والاضطهاد ضد الإنسانية، وأن التطهير العرقي والاعتقال منذ عام 2012 أرسى الأساس للفظائع الجماعية التي ارتكبتها الجيش في عامي 2016 و2017 في ولاية راخين الشمالية، والتي ترقى أيضاً إلى جرائم ضد الإنسانية، وربما إبادة جماعية.

ويستند التقرير إلى أكثر من 60 مقابلة مع الروهينجا، مسلمي كامان، وعاملين في المجال الإنساني منذ أواخر 2018. كما حلت هيومن رايتس ووتش أكثر من 100 وثيقة وتقرير داخلي وعامة للحكومة والأمم المتحدة وغير الحكومية والتي تظهر الرفض المحسوب من قبل المواطنين وأراكان. على حكومات الولايات تحسين حرية التنقل أو ظروف المعيشة في المخيمات، بما في ذلك حرمانهم من مساحة كافية أو أرض مناسبة لبناء المخيمات وصيانتها.

كورونا والانتخابات

وعن الشعور باليأس المنتشر في المخيمات، قال التقرير إنه "لم يعرب أي شخص من الروهينجا قابلتهم هيومن رايتس ووتش عن اعتقاده بأن احتجازهم إلى أجل غير مسمى قد ينتهي أو أن أطفالهم يمكنهم ذات يوم العيش والتعلم والتنقل بحرية".

وأضافت "أدى تفشي جائحة كورونا والقتال المتصاعد بين جيش ميانمار وجيش أراكان، وهو جماعة مسلحة من عرقية راخين، إلى زيادة ضعف الروهينجا الشديد خلال الأشهر الماضية. من المقرر إجراء الانتخابات العامة في نوفمبر، لكن مُنع معظم الروهينجا من الترشح للمناصب وُجِّدوا من حقهم في التصويت.

وقال ممثلون عن المسلمين "لدينا مخاوف كبيرة بشأن الانتخابات المقبلة في عام 2020. في عام 2015، فقدنا حق التصويت من قبل حكومة الاتحاد. هذا ليس عدلاً بالنسبة للروهينجا وكامان. في عام 2020، يجب على المجتمع الدولي أن يدافع عن الحكومة لمنحنا فرصة للتصويت في انتخابات نزيهة للروهينجا".

وكشفت أنه عبر الحدود في بنغلاديش، يعيش ما يقرب من مليون لاجئ من الروهينجا، معظمهم فروا من الفظائع التي ارتكبتها جيش ميانمار بعد أغسطس 2017، في مخيمات مكتظة ومعرضة للفيضانات. أكدت حكومة ميانمار أنها مستعدة لإعادتهم إلى أوطانهم، لكن حبس 130 ألقاً من الروهينجا لمدة ثماني سنوات في ولاية راخين الوسطى يقوض مثل هذه الادعاءات.

وأوضحت أن اللاجئين في بنغلاديش حددوا شروط عودتهم، بما في ذلك السلامة والحرية للروهينجا في مخيمات راخين الوسطى. قال لاجئ من الروهينجا: "نحن نعلم أن آلاف الروهينجا الذين عادوا إلى ميانمار ما زالوا في معسكرات اعتقال". "إذا تم إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص وعادوا إلى قراهم، فسنعرف أنه من الآمن العودة، وسنعود إلى ديارهم".

